



محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 2016/3/24

انه في يوم الخميس الموافق 2016/3/24 في تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

- 1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2015/11/30
- 2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
- 3- القوائم المالية للشركة فى 2015/12/31

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2015/11/30

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2015/11/30 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

i. اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2015/11/30



- أخيراً التزمت الشركة لتوصية لجنة المراجعة السابقة والمتكررة في شأن تخفيض التسهيلات الائتمانية استفادة من رصيد النقدية المتوافر لديها حيث بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2015/12/31 نحو 200 مليون جنية مقارنة بنحو 351 مليون جنية في 2014/12/31 أي ان الشركة قامت بسداد نحو 151 مليون جنية خلال عام 2015 وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة و مازالت الشركة تحتفظ برصيد نقدية بلغ نحو 177 مليون جنية في 2015/12/31 وسوف يظهر اثر تخفيض التسهيلات الائتمانية في تخفيض اعباء التمويل بصفة جيدة خلال عام 2016 حيث ان تخفيض التسهيلات الائتمانية قد تم خلال النصف الثاني من عام 2015

ثالثاً: القوائم المالية للشركة في 2015/12/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2015/12/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 852.8 مليون جنية في 2015/12/31 مقابل 742.7 مليون جنية في 2014/12/31 اي بزيادة قدرها 110.1 مليون جنية وبنسبة زيادة بلغت 14.8 % وهذا امر جيد
2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 70.4% في 2015/12/31 مقابل 73% في 2014/12/31 اي بنقص 2.6% وهذا امر جيد يعكس بالتالي علي ربحية الشركة
3. حققت الشركة صافي ربح بلغ قدرة نحو 64.6 مليون جنية في 2015/12/31 مقابل صافي ربح 44.5 مليون جنية في 2014/12/31 اي بزيادة قدرها 20.1 مليون جنية و بنسبة زيادة قدرها 45.2% وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة ويرجع السبب في ذلك الي عدة عوامل منها
 - زيادة مجمل الربح 52 مليون جنية منها 22 مليون جنية تتمثل في تخفيض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 2.6% بما يمثل 22 مليون جنية
 - تخفيض في ضريبة الدخل بنحو 2.8 مليون جنية
 - تخفيض في مصروفات البحث و التطوير 2 مليون جنية
 - زيادة في ايرادات التشغيل الاخري 3.3 مليون جنية
 - زيادة في المصروفات العمومية و الادارية 2.5 مليون جنية
 - زيادة المخصصات 23.3 مليون جنية
 - انخفاض في فروق تقييم العملة 2.1 مليون جنية
 - انخفاض في الايرادات التمويلية 3.3 مليون جنية
 - انخفاض في المصروفات التمويلية 2.1 مليون جنية (533 الف جنية انخفاض في فوائد القروض و 1550 الف جنية اضمحلال في قيمة العملاء)
4. تنفيذاً لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال عام 2015 نحو 25.7 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة 23.7 مليون جنية وان ما حول الي الاصول الثابتة خلال عام نحو 41.3 مليون جنية



5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2015/12/31 نحو 251.6 مليون جنية بزيادة نحو 48.7 مليون جنية عن رصيدها في 2014/12/31 والبالغ قدره نحو 202.9 و بنسبة زيادة نحو 24 % وهي نسبة زيادة كبيرة ويجب علي ادارة الشركة العمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق لذلك

6. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 127.2 مليون جنية في 2015/12/31 وقد نتج عن ذلك فروق تقييم عملة موجبة بلغ قدرها نحو 3.8 مليون جنية مصرى

هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات و مستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج وخاصة ان ما شهدناه في الاسابيع القليلة الماضية من تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي بنسبة 13.7 % دفعة واحدة (من 7.83 جنية للدولار الي 8.90 جنية للدولار) ولاشك ان ذلك سوف يكون له اثر كبير علي ربحية الشركة حيث ان ذلك سوف يؤدي الي زيادة تكلفة الانتاج دون ان يقابله زيادة في اسعار البيع للانتاج الا اذا وافقت الجهات الرسمية علي تحريك اسعار البيع بقدر مناسب وهذا ما نامله و علي ادارة الشركة بحث هذا الامر و تقديم تقرير بشأنه

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2015/12/31 نحو 200 مليون جنية مقابل 351 مليون جنية في 2014/12/31 اي ان الشركة قامت بسداد نحو 151 مليون جنية خلال عام 2015 وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة و سوف يؤدي ذلك الي تخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة و يعكس ذلك بالتالي علي ربحية الشركة

و تامل لجنة المراجعة ان تستمر الشركة في نفس الاتجاه و علي ان يتم تمويل التوسعات الراسمالية من خلال تسهيلات ائتمانية متوسطة او طويلة الاجل بضمان الرهن التجاري لها كما سبق ذكرة اكثر من مرة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة و انها متمشية مع معايير المحاسبة المصرية تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول و النتائج الطيبة التي حققتها الشركة خلال عام 2015 و توصي اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 2015/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد .

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة في 2015/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد
- 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة
- 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
- 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
- 5- تقديم تقرير عن اثر انخفاض الجنية المصري امام العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج و ربحية الشركة

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور و رفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البيير سامى

مقرر اللجنة